

# المصفقون للخراب!!!

منذ العام 2006م وهم يطالبون بتعديلات قانونية على قانون الانتخابات وينظمون الفعاليات الاحتجاجية والاعتصامات من أجل الضغط على الأغلبية المؤتمرية لاعتمادها، وعند استجابة الأغلبية المؤتمرية والبرلمان لمطالبهم وأقرار التعديلات يعترضون احتجاجاً على إقرارها.

جميل الجعدي



يتكون عهدهم وينخرطون في (كينونات) غير شرعية (ومجالس قنوية) ولجان غير دستورية تمثل وترعى مشاريع أصحابها فقط!.. تتداعى قوى التطرف والإرهاب للنيل من وطنهم ابتداءً من جماعة الشباب المؤمن في الصومال مروراً بعناصر القاعدة والخارجين عن النظام والقانون في بعض المحافظات الجنوبية ومحافظة صعدة، وانتهاءً بـ «طالبان ألمانيا» وهم يتداعون مزيد من الضغط والابتزاز للسلطة، يتباكون على هيبية الدولة وسلطة النظام والقانون وتدهور العملة، ثم لا يلبثون توقيع الاتفاقيات مع الجماعات المسلحة مزيد من انهيار الدولة وضرب

الاقتصاد الوطني. يطالبون بالشفافية ويزعمون مناصرة الحريات الإعلامية ويرفضون حضور وسائل الإعلام ومدنوبي الصحف المحلية جلسات حوارهم ثم يشهرون سيفهم بوجه أي صحيفة تتحدث عن مداوات حواراتهم ويتسابقون على كبل التهم والشتم لوسائل الإعلام التي تقرب من غرف حواراتهم.

يتباكون على السيادة الوطنية ولا يتحرجون في استجداء رعاية إقليمية ودولية على حواراتهم، يذهبون بقواثم من يزعمون أنهم معتقلون لمدنوبي المنظمات الدولية وسفراء أوروبا وأمريكا

يطالبون باعتماد القائمة النسبية في النظام الانتخابي ويعترضون احتجاجاً على مضي اللجنة العليا للانتخابات في الإعداد والتجهيز لإجراء استفتاء يستوجب اعتماد القائمة النسبية تنفيذاً لمطالبهم ونزولاً عند رغبتهم! يعترضون من أجل تشكيل لجنة عليا للانتخابات من القضاة، ثم يعترضون احتجاجاً على تشكيلها من القضاة، ويطلبون بتشكيلها من الأحزاب ولا يستطيعون الاتفاق على أسماء ممثلهم لتقديمهم للبرلمان لإقرارها ضمن اللجنة المرغوبة! يطالبون بـ «الشراكة في السلطة والثروة» وحينما يأتي موعد الانتخابات يمددون للحزب الحاكم سنوات إضافية، ثم يعترضون احتجاجاً على استمرار الحزب الحاكم في السلطة، يريدون المشاركة في السلطة وهم باقون في المعارضة، فلا يفهمون المجال لمعارضة تحل محلهم ولا هم مستعدون لتحمل تبعات ونتائج المشاركة في السلطة!

لا يروى لهم تعامل السلطة مع الخارجين على النظام والقانون باللين ولا يعجبهم أيضاً حزم الدولة تجاه قطاع الطرق وعناصر التخريب، إيقاف الحرب في صعدة بالنسبة لهم خيانة، وعدم اشتغال الحرب أيضاً خيانة وتفرط بالسيادة الوطنية...!!

يتوهمون انهيار النظام في أية لحظة ولذلك فليس عليهم غير الفرجة والتواصي بالصبر وتجهيز أنفسهم لإرث السلطة بعد انهيار النظام باعتبارهم الوريث الشرعي والوحيد، ولا شيء يعيق حلمهم غير إطفاء الحرائق واستئاب الأمن والاستقرار ومؤتمر المانحين واجتماعات اصدقاء اليمن وحرص الأشقاء والأصدقاء على وحدة وأمن واستقرار اليمن! يحملون مشاريع تجزئة لبلادهم تحت عناوين الفيدرالية، وبلادهم تحمل مشروعا كبيرا لتطوير العمل العربي المشترك وإنشاء اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي، منحهم الناخبون من جميع الأحزاب والمستقلين أصواتهم لتمثيلهم في مجلس النواب كمؤسسة دستورية شرعية تراقب الحكومة وترعى مصالح الناخبين فإذا بهم



## فضيحة مدوية للمشارك

يحيى نوري

المواقف التي مازالت أحزاب التحالف تنتسب بها والرافضة مطلقاً لكل توجهات المؤتمر الشعبي العام ستكون بكل تأكيد الحكم الأخير الذي بمقتضاه تخرج هذه الأحزاب عن روح وحيوية المشهد السياسي اليمني.. ذلك أن هذه الأحزاب تصورت بأنها بمواقفها هذه تستطيع إيقاف مسيرة الديمقراطية والإصلاح الهادفة إلى بناء الدولة اليمنية الحديثة والتي مازال المؤتمر الشعبي العام يناضل من أجل الانتصار لها.

وإذا كانت هذه المعارضة تقول إن المؤتمر يحاول - عبثاً حسب وصفها - استنساخ الانتخابات المصرية فهي برأيها هذا تؤكد غيابها السياسي وعدم قدرتها على فهم المعطيات السياسية في بلادها اليمن، فما بالها هنا تحاول أن تحم نفسها في فهم معطيات المشاركة السياسية في العديد من البلدان العربية، وإذا كانت هذه الرؤية العاجلة لها في وصف وتشخيص الحالة اليمنية تمثل أعلى درجات الاخفاق في قراءة المشهد السياسي فإنها بذلك تقدم الدليل الناصح بأنها تعيش خارج السرب ليس يمينياً وإنما على مستوى الحياة العربية عموماً.

ويدل على ذلك تناسيها أن المعطيات السياسية اليمنية والارادة السياسية للقائد التاريخي علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وما يحمله من حرص كبير على أهمية مشاركتها كأحزاب في الحياة اليمنية بأنها قد ضرت بكل ذلك عرض الحائط وراحت تقارن معطيات المشهد اليمني بمشاهد أخرى أقل ما نقوله عنها بأنها ترفض التعدد بل وتفتن في وضع الخطط والبرامج القادرة على إقصاء الآخر واستبعاده من الحياة السياسية، وهناك مشاهد عدة تؤكد ذلك في الانتخابات العربية التي أصبحت - لاسف الشديد - أحزاب المسترقد تحم نفسها في تناولها كأداة دماغية على ما تدعيه زورا وبهتانا من هشاشة للحياة السياسية اليمنية.

وإذا كان الإسلاميون قد استبعدوا في العديد من الانتخابات العربية وقوبل استبعادهم هذا بتحريض دولي تحت مسميات مختلفة منها الإرادة الشعبية في الانتخابات فإن اسلاميي اليمن ومعهم القيادات القومية وغيرها مطالبون اليوم وقبل أن يفهموا معطيات المشهد السياسي اليمني بقراءة المشهد السياسي العربي خاصة في وجهه الانتخابي.. وتعتقد هنا أنهم إذا ما قرروا إجراء قراءة متأنية متفحصة تقوم على أسس علمية ومهنية مجردة تماماً من كافة المعالم الأنيّة والحزبية والأهواء والمزايدة والمناكفة السياسية فإنهم سيخلصون في قراءة تهم هذه إلى أنهم بحسب ملهم الأسراع في تقديم آيات الشكر والتقدير للأهداف العظيمة والنبيلة لقيادة اليمن وحرصهم على إشراكهم في الحياة السياسية بل وسعيها الدؤوب من أجل جعل مشاركتهم عملية تجسد عظمة الإرادة السياسية اليمنية المؤتمنة بلا حدود بالأحرى وبأهمية مشاركتها في الحياة السياسية.

قراءة لو تمت وتم فهمها واستيعابها بصورة عاجلة من قبل قيادات أحزابنا ستعود حتماً إلى تحولات مهمة لعل من أبرزها أن الحاكم والمحكوم في اليمن يقدمان سوياً أعظم تجربة ديمقراطية حقيقية تعبر عن الانسجام الكامل بينهما بالرغم من اختلافهما في الوسائل والطرق. وتقدم الأنموذج الحقيقي الذي ينبغي من المعارضة العربية أن تسيّر عليه وتدرج تماماً أن قوى المعارضة في العديد من أقطار العالم العربي تحلم بها بل وتتمنى أن تصل إلى الاجواء والمناخات الديمقراطية الصحية التي يتمتع بها اليمن على صعيد مشهدها السياسي وعلى صعيد ما تتمتع به اليمن من ارادة سياسية بأهمية إشراك الآخر.

وخاصة: أن ما ذهب إليه القيادي في الحزب الاشتراكي اليمني أنيس حسن يحيى وما عبر عنه من رؤية صائبة إزاء الاستحقاق الانتخابي القادم وأهمية المشاركة الانتخابية من قبل جميع الأحزاب ستتمثل الخلاصة الوحيدة التي ستندرج المعارضة على ما اقترفته من قرار محجف مثل اعتداء على وطنها وتجريته الديمقراطية بل واعتداء على الإرادة الديمقراطية وان غدا سيفضح أبعاد هذه المواقف ولن يرحم أصحابها مهما كانت مبرراتهم التي مازالوا يسوقون لها لاسف الشديد.

## حظوظ قوية للمرأة اليمنية في انتخابات برلمان 2011م

الخطوة ايجابية على صعيد تعزيز مشاركة المرأة السياسية - بيرون ان ذلك النجاح تنحصر في أمانة العاصمة في حين غابت المرأة الإصلاحية عن التواجد في بقية هياكل الإصلاح في المحافظات، فضلاً عن تأكيدهم على أن موقف حزب الإصلاح المحكوم باراءً فقيحية تحرم على المرأة تولى القيادة لا يزال يمثل أبرز عائق أمام قدرة المرأة على النجاح في أي انتخابات.



وغير بعيد عن ذلك عادت المرأة إلى عضوية اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء المشكلة مؤخراً من القضاة حيث ضمت اللجنة الجديدة في عضويتها القاضي/ سامية عبدالله سعيد مهدي والتي أسند إليها قطاع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية أثناء توزيع المهام بين أعضاء اللجنة.. وعادت المرأة إلى هذا المنصب بعد نحو (17) سنة من الغياب حيث فرض التوافق الحزبي نفسه على تشكيل فاني لجنة الانتخابات في بلادنا عام 1993م وأقصيت المرأة منها آنذاك بسبب موقف حزب التجمع اليمني للإصلاح.

وكانت لجنة الانتخابات 1992م التي أنيط بها إدارة أول انتخابات تجرى بعد الوحدة وهي الانتخابات النيابية في 27 إبريل 1993م قد ضمت في عضويتها امرأة واحدة هي السيدة/ راقية حميدان في خطوة اكتسب حينها احترام وتقدير الهيئات والدول المهتمة بالعملية الديمقراطية. وإلى ذلك كشف نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي لدى افتتاحه الأربعاء الماضي ورشة عمل (دمج النوع الاجتماعي في التنمية) عن توجه حكومي لتحقيق تواجد كبير للمرأة في البرلمان من خلال الانتخابات القادمة تفعيل دور المرأة في العملية السياسية والتنمية.

كشفت مصادر مطلعة أن نقاشات واسعة تدور داخل أروقة المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني حول دفع (30) امرأة لخوض غمار منافسات الانتخابات النيابية المقررة في إبريل من العام القادم. ونقل موقع (المؤتمرت) عن المصادر قولها: أن قرار مشاركة ما لا يقل عن (30) سيدة في الترشح للانتخابات النيابية أصبح شبه محسوم وأن الرقم قد يتضاعف في حال أعلنت أحزاب المشترك مقاطعتها رسمياً للانتخابات النيابية المقبلة. وأوضح المصادر أنه سيتم توزيع المرشحات عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني على محافظات (أمانة العاصمة، عدن، تعز، الحديدة، حضرموت، إب). مؤكدة في هذا الصدد على ضرورة تواجد المرأة بقوة في قاعة البرلمان. منوهة إلى أن التجارب البرلمانية السابقة أثبتت مدى الحاجة لتواجد المرأة وخاصة عند مناقشة القوانين المرتبطة بالأسرة والأمومة والطفولة والأحوال الشخصية بشكل عام، مستشهدة بالتعديل القانوني المتعلق بتحديد سن الزواج.

يأتي هذا في الوقت الذي اتخذه حزب اتحاد القوى الشعبية الخميني الماضي -في ختام مؤتمر العام الرابع- عادةً محمداً -أميناً عاماً لحزب اتحاد القوى الشعبية، لتكون بذلك أول امرأة تحتل منصب الأمانة العامة لحزب سياسي يمني منذ إقرار التعددية السياسية والديمقراطية عام 90م. ويرغم نجاح المرأة في حصد 24 مقعداً في مجلس شوري حزب التجمع اليمني للإصلاح من إجمالي (70) مقعداً جرى التناقص عليها بين 600 عضو من أعضاء الإصلاح في المؤتمر المحلي الخامس لإصلاح أمانة العاصمة الأسبوع الماضي، إلا أن المرأيتين -الذين اعتبروا هذه

## 2010: الإعلام اليمني يخسر عدداً من رموزه



يحيى علاو، عبدالقادر موسى، مهيب الكماي

شهد العام 2010م الذي يلفظ أيامه الأخيرة فقدان الإعلام اليمني عدداً من أبرز رموزه التي كان لها أدوار بارزة وإسهامات كبيرة في العمل الإعلامي اليمني بمختلف أنواعه المطبوعة والمسموعة والمرئية.

وما بين رحيل الزميل مهيب الكماي نهاية الشهر الأول من العام 2010م إلى وفاة الزميل عبدالكريم الخميني خسر الإعلام اليمني عدداً من أبرز الصحفيين والإعلاميين الذين كان لهم بصمات واضحة في مسيرة تطور الإعلام في البلد.

فعلى مستوى الصحافة المطبوعة خسر الإعلام اليمني كلاً من الزميل مهيب الكماي الذي كان آخر منصب يشغله مدير عام الأخبار في صحيفة الثورة، والزميل محمد مسعد أحمد سماحة مدير تحرير صحيفة العاصمة والإعلامي والاديب عبدالكريم الخميني الذي عمل مديراً لتحرير صحيفة (صوت اليمن)، ومستشاراً لتحرير صحيفة (الميثاق)، ومديراً لتحرير صحيفة (الوحدة).

قيماً خسر الإعلام اليمني المرئي وتعددياً قناة اليمن الفضائية اثنين من أبرز الرموز الإعلامية فيها هما الزميلان يحيى علاو وعبدالقادر محمد موسى. أما الإعلام المسموع وتحدد إذا ذاعة صنعاء فقد خسرت اثنين من أبرز كوادرها الإعلامية هما الإعلامي الكبير يحيى ناصر الدرة والإعلامي عبدالباسط محمد المرزوي.

30 يناير 2010م - وفاة الزميل مهيب الكماي عن عمر ناهز ستة وأربعين عاماً.

13 مارس 2010م وفاة الإعلامي مسعد أحمد سماحة الكبير يحيى ناصر الدرة عن عمر ناهز (77) عاماً.

6 مايو 2010م وفاة الصحفي مسعد أحمد سماحة عن عمر ناهز 46 عاماً.

4 يونيو 2010م وفاة الزميل والمذيع يحيى علي علاو عن عمر ناهز 48 عاماً.

19 يونيو 2010م وفاة الزميل والمذيع عبدالقادر محمد موسى عن عمر ناهز ستة وأربعين عاماً.

19 يونيو 2010م وفاة الزميل الإعلامي طارش محمد قطان عن عمر ناهز خمسة والخمسين عاماً.

19/12/2010م وفاة الزميل الإعلامي والاديب عبدالكريم الخميني عن عمر ناهز السبعين عاماً.

19/12/2010م وفاة الزميل المذيع عبدالباسط محمد المرزوي عن عمر ناهز الخمسين عاماً.

## عيون الأخبار

مرشح المشترك في بطاقة الاقتراع لأي انتخابات قادمة.. فهل يتفق قراء المشترك حول كبشهم رفقا به وبأنفسهم من الشتات.

الوحدة «خط أحمر»  
صراحة بأفضل تثير حفيظة المشترك وشركائهم

رغم خطابه الحاد وانفعاله تجاه الحزب الحاكم وحكومته وتلبسه الحق بالباطل رفض رئيس كتلة الإصلاح البرلماني الدكتور عبدالرحمن بأفضل مهادة الأصوات النشاز ودعاة الردة والانفصال وصرخ من على شاشة قناة «الجزيرة»، أمس الأحد في مسامعهم بملء فمه «الوحدة خط أحمر» ولقن المنتسبين في نوادي الغرب والواهمين بالصوابية درساً في مبادئ الاختلاف لإعمار الوطن وليس لتدمير.. وإن كانت صراحة بأفضل قد تؤدي إلى تدمير رفقاء في تحالف المشترك وشركائهم لخروجه عن النص فإن رصيده الشعبي بعد هذا الموقف الواضح وقمعه للأصوات النشاز لن يتوقف مطلقاً عند حدود ناخبيه من قواعد الإصلاح والمترقد فقط..

وما دمنا ننقد سياسات وخطاب قيادات المعارضة حينما نعتقد أنها تضر بمصلحة الوطن العلياء.. فإن من الواجب تحية انفعال وغضب ومغالطات بأفضل طاماً وهي تحت سقف الوحدة.. ولا تكون تصدقهم وتحلف يمين يا دكتور...!!

## «الكبش» رمز انتخابي موحد للمشارك في الانتخابات القادمة

من وحي خطاب رئيس الجمهورية وتلميح له إلى تخيط قيادات أحزاب المشترك ومطالبهم التعجيزية وغير المنطقية والتي لا تتسجم ولا تتوافق مع أبسط المعايير الديمقراطية وابتدييات التعددية السياسية كان يقول أحدهم بالأمثال الشعبية «اشتي لحمه من كبشي واشتي كبشي يمشي...» يقترح مراقبون اعتماد «الكبش» شعاراً موحداً ورمزاً انتخابياً لأحزاب المشترك تقديرًا لجهودهم في إفساد الحياة السياسية وإعاقة قطار الديمقراطية..

ولحل واحدة من أطول القضايا الخلافية بين أحزاب المشترك المتصلة بتوحيد الشعارات والتي يعتقد البعض أنها السبب في تشتت الأصوات الانتخابية في الانتخابات المحلية السابقة في حين سيمعن الاتفاق على رمز انتخابي واحد وشعار واحد للناخبين الأميين من التعرف بسهولة على

## توقيع اتفاقية توأمة بين المشترك والحوثي

في حين لم يعرف بعد مصير اتفاقها الموقع مع الحوثي في أبريل قبل نحو شهر والذي اعتبرته حينها إجازاً سياسياً وطنياً أعلنت اللجنة التحضيرية للحوار التابعة لأحزاب المشترك منتصف ديسمبر الجاري تشكيل ما سمي لجنة تنسيق مشتركة للتنسيق حول مختلف القضايا الوطنية» مع عناصر التمرد الحوثي فيما لم يكشف بوضوح عن مهام وأسماء وعدد أعضاء اللجنة ائقني البيان الصادر بالقول «اتفق الطرفان على أن تعقد لجنة التنسيق المشتركة لقاءات منتظمة وتعمل على التواصل والتنسيق بين الجانبين بصورة دائمة ومستمرة حول مختلف القضايا الوطنية».

ولم يعرف بعد ما إذا كان من مهام هذه اللجنة إيضاح مضامين اتفاق فبراير للحوئي بناءً على طلبه في وقت سابق حينما تعذر التمام لجنة 200م للحوار الوطني الشامل.. وسواء أكان إعلان تشكيل مثل هذه اللجان لأشغال فراغ تحضيرية المشترك أم استقواء منها وتهديداً ضمنيًا بإعاقه الانتخابات ينصح في مثل هذه الحالة بتوقيع اتفاقية توأمة بين الطرفين ولما من شأنه توفير جهد وقت وسائل الإعلام والصحفيين عند تتبع سلسلة الاتفاقات واللجان وكله على وطني..

